

كتاب أوب القاصي

تأليف

أبي بكر أحمد بن عمرو بن مهير الشيباني المعروف بالخصاف

المتوفى ٢٦١هـ / ٨٤٧م

وشرح

أبي بكر أحمد بن علي الرازي المعروف بالخصاف

المتوفى ٣٧٠هـ / ٩٨٠م

تحقيق

فرحات مزياوة

رئيس قسم دراسات الشرق الأدنى

جامعة واشنطن

كتاب اوبك الفاسي

ف



الناشر
قسم النشر بالجامعة الأمريكية
بالقاهرة

كتاب أوبق القاصي

تأليف

أبي بكر أحمد بن عمرو بن مهير الشيباني المعروف باختصاص

المتوفى ٢٦١ هـ / ٨٤٧ م

وشرح

أبي بكر أحمد بن علي الرازي المعروف باختصاص

المتوفى ٣٧٠ هـ / ٩٨٠ م

تحقيق

فرحات زياوة

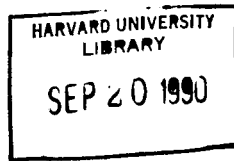
رئيس قسم دراسات الشرق الأدنى

جامعة واشنطن

ساعات مؤسسة عيسى الباتخ واخوانه بنيويورك
على طبع هذا الكتاب

© Copyright 1978 by the American University in Cairo Press.
All rights reserved.

No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo-copying, recording, or otherwise, without the express prior written permission of the copyright owner.



حقوق النشر محفوظة لدى
قسم النشر بالجامعة الأمريكية
بالتعاون

17 قال : { وإن كان في المصر قوم من أهل الفقه شاورهم في ذلك } لما بينا في خبر عمر { فإن اتفق رأيه وآراؤهم^(١) على شيء حكم به } لأنهم قد أجمعوا [ل ه ب] أن المطلوب هو ماذهب إليه اجتهادهم ، فلا يجوز له العدول عنه كما لا يجوز للمصلي العدول عن الجهة التي أدى اجتهاده إليها^(٢) .

18 قال : { وإن اختلفوا نظر إلى أقرب الأقاويل عنده من الحق فأمضى ذلك } من قبل أنه إذا كان من أهل الاجتهاد صار كواحد من المجتهدين فساغ له الاجتهاد مع اختلافهم .

19 قال : { وإن أجمع^(١) له فقهاء ذلك البلد على شيء وكان رأيه خلاف ذلك فلا ينبغي^(٢) أن يعجل حتى يكتب فيه إلى غيرهم^(٣) . ويشاورهم ، ثم ينظر إلى أحسن ذلك فيعمل به } من قبل أن عندنا ليس الإجماع^(٤) إجماع فقهاء أهل البلد الواحد ، وإجماع أهل بلدة واحدة على شيء واحد لا يمنع استعمال^(٥) اجتهاده فيكتب إلى سائر الأقاليم^(٥) ليكون ذلك أحوط وأوثق لحكم الله تعالى . فإذا سمع مقالة سائرهم نظر إلى أحسن ذلك فيعمل به . وليس عاياه أن يكتب إلى جميع الأقاليم^(٥) لأن ذلك يمنع نفاذ^(٦) الحكم ، لأنه لو وجب عاياه أن يكتب في^(٧) كل حادثة لما ارتفع حكم في حادثة إذا وقعت .

20 قال : { وإذا أشكل عاياه شيء فشاور في ذلك رجلا فقيها واحدا ، فهو في سعة أن يأخذ بقوله إذا لم يكن للقاضي في ذلك رأى } من قبل

17 (١) ح : ورأيهم .
19 (١) ب : اجتمع .
(٢) مزيد هنا في ح : من الفقهاء .
(٣) ب ، ج : إنما هو إجماع فقهاء البلد الواحد ، فإجماع أهل . . استعماله .
(٤) ب : الأقاويل .
(٥) ج : يمنع من نفاذ .
(٦) ج : منع من نفاذ .
(٧) ساط . ن ل .